

ملتقى الشرق الأوسط ٢٠١٩
٤-٦ نوفمبر/تشرين الثاني
من أجل إنهاء الحروب والفوز بالسلام

الجلسة التاسعة:

حكومة إقليم كردستان الجديدة وإستراتيجيتها للاربع سنوات القادمة

- دارا رشيد، وزير التخطيط، حكومة إقليم كردستان
- الان حمه سعيد، وزير التربية، حكومة إقليم كردستان
- سامان برزنجي، وزير الصحة، حكومة إقليم كردستان
- كمال خليل، وزير الكهرباء، حكومة إقليم كردستان
- دانا عبدالكريم حمصالح، وزير الإعمار والإسكان، حكومة إقليم كردستان



تم تشكيل مجلس الوزراء التاسع لحكومة إقليم كردستان في يوليو 2019 منذ البداية، التزم رئيس الوزراء حكومته الجديدة ببرنامج اصلاحي اعلنه في بيان يتكون من 52 إصلاحات حاسمة، تهدف إلى تحقيق ستراتيجيته وتعهد بتحسين الخدمات وتعزيز سيادة القانون، وتعزيز المؤسسات الحكومية، ومعالجة المشاكل المزمنة التي ابتليت بها العراق لمدة 100 عام. تم تفويض الوزراء، منذ البداية، لإعداد خطط لتنفيذ هذا البيان.

في مقدمته لهذه الجلسة، صرح دلاور علاء الدين أن بعد الحوار مع رئيس الوزراء، الذي قدم الرؤية العامة والاستراتيجيات الكلية لمجلس الوزراء في حكومة إقليم كردستان، نحتاج الآن إلى الحفر بشكل أعمق في خطط واستراتيجيات أربع وزارات رئيسية متعلقة بتقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين. وتشمل هذه وزارات التربية والصحة والكهرباء وإعادة الإعمار والإسكان. اضيف المهتم وزارة التخطيط التي تلعب دورًا رئيسيًا في التخطيط الحكومي الشامل وتتكفل نفقات ميزانية الاستثمار في القطاع الحكومي.

حدد دارا رشيد، وزير التخطيط في حكومة إقليم كردستان، جدول أعمال وزارته للأربع سنوات المقبلة، وهو مصمم لضمان إشراك وزارات أخرى وصناعات مثل السياحة والزراعة، وضمان واقعية التخطيط مع التركيز على المشاريع ذات الجانب الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الأزمة المالية التي بدأت في 2014، والميزانية المخصصة لحكومة إقليم كردستان، وأي تداعيات محتملة من الأزمة الحالية في بغداد كلها عوامل ومخاطر يجب مواجهتها من أجل تحقيق أهداف الوزارة.

وزارة التخطيط تهتم بتعزيز شراكة القطاع العام والخاص. سيكون ذلك مفيدًا بشكل خاص في تحسين البنية التحتية في الداخل من خلال، على سبيل المثال، بناء الطرق السريعة وخصخصة وسائل النقل العام في إقليم كردستان. وأكد أنه مهما كان حجم ميزانيتها، فلا يمكن لأي حكومة بناء البنية التحتية للبلاد من تلقاء نفسها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الشراكات تأمين أكبر توظيف الشباب في القطاع الخاص.

ستعمل الوزارة على تحسين نظام مراقبة الجودة في جميع القطاعات. و أكد رشيد أنه في المستقبل، سوف تكون المناقصات الإلكترونية، وذلك لضمان الشفافية. وسيتم ذلك بالتعاون مع كوريا الجنوبية. سوف يتم تحديد الوصف الوظيفي لمنسوبي الحكومة و سيتم أيضًا إعادة تطويرها النظام الإداري لتوضيح الأدوار وتعزيز الكفاءة، وهي استراتيجية تطبق عبر عدة وزارات أخرى .

التعداد العام للسكان و جمع المعلومات الحديثة عن سكان العراق هو أيضا أولوية بالنسبة لوزارة التخطيط. في العام المقبل، ستكون مهمة الوزارة بشكل خاص تحسين عملياتها لجمع البيانات.. اعترف رشيد بأن وزارة التخطيط واجهت صعوبات في تحقيق أهداف 2020 بسبب الأزمة المالية والوضع الأوسع في العراق.

صرح آلان حمه سعيد، وزير التربية في حكومة إقليم كردستان، بأن خارطة الطريق التي تعتمدها وزارته للأربع سنوات القادمة مبنية على استراتيجية الإصلاح الذي بينه رئيس الوزراء في 10 يوليو 2019. سوف نقدم نظام جديد لإدارة الموارد البشرية وإعادة هيكلة الوزارة. سوف نركز على بناء القدرات وتطوير مرافق التربية والتعليم. وأضاف بأن وزارة التربية ملتزمة بمحاربة الفساد داخل المؤسسة التعليمية والقطاع التعليمي، وسيدعو خبراء من ذوي الخبرة في الإعدادات المحلية لمراجعة كامل النظام من أجل تحديد ومعالجة الثغرات الموجودة .

"لدينا أزمة هيكلية في نظامنا التعليمي... ولدينا خطط متوسطة وطويلة الأجل لمعالجتها" آلان حمه سعيد.

قدم حمه سعيد إحصائيات لإظهار أن القدرة والبنية التحتية الحالية غير مناسبة لهذا الغرض. لدينا 1874000 تلميذ، و 124000 مدرس بالإضافة إلى 6010 متعاقد معهم المعلمين و 17000 محاضرين آخرين، في حين أن لدينا 6805 مدرسة فقط . هذا ليس بمثالي. نحتاج الآن إلى 35000 فصل - قاعة دراسية - لتقليل أحجام الفصول. لقد بدأنا الاستثمار في

التجديدات وبناء مدارس جديدة على المدى الطويل. وبدأنا في مراجعة المناهج التعليمية للتأكد من أنها تلي احتياجاتنا

التوقعات ومتطلبات سوق العمل. لقد استثمرنا في اللغة الإنجليزية لتعليم التلاميذ اللغة الإنجليزية الجيدة من onwars المرحلة الابتدائية .

لقد استثمرنا في ضمان الجودة. وأشاد حمه سعيد وثمان للغاية التفاعل التعاوني مع مؤسسة ميربي وأشار إلى مقدار الجهد الذي بذلوه معا في صياغة تشريع جديد لنظام التربية، ثلثه على الأقل تركز على ضمان الجودة والاعتماد. وأشار أيضا إلى نية

الوزارة لنقل الصلاحيات واللامركزية في عملية صنع القرار. أخيرًا، نظرًا لتدفق أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين، فإن وزارة التعليم هي تطوير الأدوات التعليمية التي تعزز قيم التعايش والحرية.

لاحظ سامان برزنجي، وزير الصحة في حكومة إقليم كردستان، أن أكبر قطاع خدمات في أي بلد هي الصحة. على هذا النحو، فالحفاظ على النزاهة والكفاءة المهنية في هذا القطاع مهم جدا. أدرك أن القطاع الصحي في حاجة إلى المراجعة

والإصلاح لتغطية الفجوات الكبيرة التي تم تحديدها من قبل الخبراء الطبيين، وتعزيز الخدمة توفير، واستعادة الثقة العامة.

"لا أحد راض عن الخدمات الصحية" سامان برزنجي

لسوء الحظ، لقد ورثنا نظامًا غير مناسبًا حيث لا يرضي المرضى أو المنتسبين أو الحكومة. هذا هو أساس برنامج الإصلاح لهذه الحكومة. تحتوي رؤية الحكومة على مكونين، أحدهما إصلاح النظام الصحي والآخر هو إصلاح الخدمات. لقد قمنا بصياغة مشروع يتناول حقوق المرضى والموظفين وتطوير البنية التحتية. بعض التغييرات تحتاج إلى تشريع ونظام ولا يتطلب بالضرورة الأموال. المشكلة الرئيسية هي أننا في حكومة إقليم كردستان نعتمد بشدة على نظام العراق و الميزانية، والتي تشمل توفير جميع الأدوية والأدوات، حالنا حال جميع أنحاء العراق. نحن لا نحصل على حصتنا الكافية من الميزانية أو التخصيص، بما في ذلك الأدوية واللقاحات والأدوات. ما نحصل عليه من العراق يغطي حوالي 43٪ من احتياجاتنا. لحسن الحظ، هناك الآن أموال كافية للأدوية العاجلة والمنقذة للحياة، ولكن سوف لا تكون كافية للرعاية الصحية الكاملة.

كمثال، في عام 2018، تم إنفاق أكثر من 789 مليار دينار عراقي في إقليم كردستان العراق، وتم تخصيص أكثر من 80٪ منها

للرواتب والباقي للاحتياجات التشغيلية وغيرها. ذكر برزنجي الحاضرين أن ميزانية الحكومة لا تكفي أبداً لتغطية تكلفة الرعاية الصحية المجانية. يجب على المواطنين المساهمة من خلال الضرائب أو التأمين الصحي أو غيرها من الوسائل. في العام الماضي حققنا دخل 17 مليار دينار عراقي فقط كدخل من المرضى، أي أقل من 2٪ من إجمالي الميزانية. توقعات المرضى هي الحصول على كل شيء مجانًا، تحت هذه القيود .

القطاع الخاص لم يكن موجودا في العراق القديم. الآن، التكنولوجيا تتطور بسرعة. عادة ما تستثمر القطاعات الخاصة في هذا مجال الصحة لإنشاء السياحة الطبية. لسوء الحظ نحن متمزج بين القطاعين العام والخاص والتداخل غير سليم. السوق الحر أخذ في التوسع، لا سيما في مجال الصحة، والحدود مفتوحة لاستيراد الأدوية. هذه تسبب مشاكل.

من الواضح أن الرعاية الصحية المجانية، بالإضافة إلى الزيادة الأخيرة في عدد السكان في إقليم كردستان. وتضع ضغط إضافي على النقص الموجودة داخل الخدمات الصحية .

وتابع برزنجي قائلاً بأن استراتيجية الحكومة هي تنظيم القطاعين العام والخاص، تنظيم جودة الغذاء والدواء والسلامة. أعدنا مشروع قانون لهذا الغرض. ولقد استخدمت الحكومة القانون في ضمان ذلك. سوف نلزم العاملين الصحيين بدوامهم من حيث الحضور وخدمة المؤسسات العامة والخاصة دون أن يكون أحدها على حساب الآخر. نحن نخطط لإدخال طرق للحد من الاعتماد على ميزانية الحكومة.

قال كمال خليل، وزير الكهرباء في حكومة إقليم كردستان، إن جميع قطاعات الخدمة كانت أصابت بالشلل عند وصول الأعداد الضخمة من النازحين، والحاجة الحالية للكهرباء تتجاوز القدرات المتاحة. نظراً إلى الأزمة المالية، والحرب ضد داعش، والقضايا مع بغداد، وتلقى إقليم كردستان النازحين وجدت الحكومة نفسها غير قادرة على توفير خدمات صحية وقوة كهرباء ووقود كافية بسبب ميزانيتها المحدودة. منذ عام 2013، توفر وزارة الكهرباء 23 ساعة من الطاقة يوميا. حتى لو كان توفير 24 ساعة في اليوم ممكناً، أكد خليل أنه لن يكون بالإمكان تغطية الجميع. الحاجة الحالية في إقليم كردستان هي 4000 ميغاواط. يتم توفير 3200 في الوقت الحاضر، وهو ما يكفي لمدة 18-20 ساعة في يوم. ومع ذلك، جادل خليل بأن المشكلة ليست في توليد القوة. المشكلة هي في العقود، والتي يجب أن تكون منظمة بشكل أفضل مع المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الوقود لتشغيل المحطات الحالية. على سبيل المثال، المحطات في دهوك لديها طاقة إنتاج أكبر مما يجري حالياً بسبب نقص الوقود. تعمل وزارة الكهرباء وبدعم من رئيس الوزراء لحل هذه المشكلة.

وأشار خليل إلى أن لدى إقليم كردستان أيضاً فرصة للاستثمار في الطاقة وزيادة قدرتها من خلال التغيير من محطات توليد الطاقة ذات الدورة البسيطة إلى محطات التوليد المزدوجة، ومن خلال استخدام محطات الطاقة الصديقة للبيئة فقط بحلول عام 2020-2035 ومع ذلك، فإن أولوية الوزارة تتمثل في العمل على محطات توليد الطاقة الحالية بسبب تكلفة البنية التحتية التي تحتاجها الأنظمة الجديدة. في غضون ذلك، يمكن نقل الطاقة بشكل أفضل من خلال ضبط توزيع خطوط الكهرباء. حالياً، يمثل توزيع الطاقة مشكلة كبيرة كما هي العديد من اللوائح والأنظمة التي تفرط في إضافة صغوط على خطوط الكهرباء. وزارة الكهرباء ترغب في ذلك رؤية الحكومة تغيير هذه اللوائح.

دانا عبد الكريم حمه صالح، وزير الإعمار والإسكان في حكومة إقليم كردستان، حدد البنية التحتية للطرق كأولوية رئيسية لهذه السنوات الأربع القادمة. يمكن لكوردستان أن يكون في حال أفضل، لاحظ صالح، لأنه أضعف في وسائل النقل بالمقارنة مع الدول المجاورة. يحتاج إقليم كردستان إلى الاستقرار الاقتصادي، وقد أمضى سنوات بالفعل محاولة ربط المدن بالطرق.

وأضاف حمه صالح، بالنسبة إلى أمة تريد أن تنمو، هناك أولوية حاسمة أخرى هي الإسكان. يجب السيطرة على مشاريع الإسكان، سواء من حيث الجودة أو السعر. إذا كان بني المساكن من أجل للأشخاص المحرومين اقتصادياً في المناطق التي لا توجد فيها خدمات، فهذا يعتبر مشكلة كبيرة بحد ذاته. وأكد على ضرورة الاهتمام بكل من توفير الماء ومسألة الإيجار.

يتم حالياً تخصيص ثلاثة أشياء في الميزانية، ووزارة الإعمار والإسكان رسمت أجندة ورؤية وخطة عمل بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء. التوقعات في هذا الأقليم صعبة. والوزارة كانت لديها خطة شاملة في السنوات السابقة التي تعطلت بسبب عدد من المشاكل الناجمة عن الوضع السياسي.